

مجلد خامس عشر
مجلد خامس عشر

المودد

مَجَلَّةُ شُرَاكِيَّةٍ فَضْلِيَّةٍ
تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
الجمهورية العراقية

المجلد الخامس عشر - العدد الثالث - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م



WWW.ATTAWHEEL.COM



أسرة الطرية محبة

مراجعة لكتاب الدكتور خليل عمايرة " في نحو اللغة وتراكيبها "

الدكتور

سمير شريف ستيتيتي

جامعة اليرموك

اربعة - الاردن

العلماء الالمان ، اثناء مشاركته في المؤتمر الثالث للبحث في تراكيب اللغة الذي عقد في بولندا سنة ١٩٨٠ ، فكرة العناصر الرئيسة للتراكيب اللغوية بعمامة ، والخصائص المشتركة لتراكيب عدد من اللغات . ثم اتاحت له فرصة مناقشة هذه الفكرة بالتفصيل جزءا جزءا كما يقول المؤلف ، مع احد اشهر علماء اللغة المعاصرين ، مؤسس علم النحو الوظيفي الجديد Functional Grammar

وهو البروفوسور Kuno (ص ٧) . ولقد ذهلت حين قرات هذا الوصف لهذا العالم . فالبروفوسور Kuno ليس هو مؤسس علم النحو الوظيفي .

لقد وضع المؤلف هذا العالم في مكان لم يكن ليدعيه لنفسه يوما ، ولا وصفه به احد من العلماء ان النحو الوظيفي Functional Grammar

هو مذهب مدرسة براغ Prague School

التي يقف على راسها جاكوبسون وتروبتسكوي . ولو ان المؤلف قرأ كتاب العالم اللغوي Sampson او اطلع عليه وعنوانه Schools of Linguistics

اطلعت على كتاب صدر حديثا للدكتور خليل عمايرة تحت عنوان : في نحو اللغة وتراكيبها - منهج وتطبيق . يقع الكتاب في ثلاثة فصول ، خصص الفصل الاول منها لما سماه المؤلف : دراسات في علم اللغة العام . وخصص الفصل الثاني لدراسة اعلام النهضة بالدرس اللغوي في الغرب ونظرياتهم ، ودرس في الفصل الثالث الجملة العربية بين التوليدية والتحويلية .

قرات الكتاب وانا يشدني اليه عنوانه ، غير ان اشد ما يفجأ القارئ كثرة الادعاءات التي جاءت في هذا الكتاب ، والمجازفة باطلاق الاحكام ، ونسبة اقوال الى علماء لم يقولوا بها ، او تحريف اقوالهم ، حتى كان ذلك طابع الكتاب ، وسمته الاساسية . وسأتي على ذلك في بيان فاصل ، تاركا الحكم للقارئ الكريم . على انني حاولت جاهدا ان اترك اية مسألة فيها خلاف ، او مناقشة اية فكرة يمكن ان يكون لها من موارد الاحتمال مورد .

يلذكر المؤلف في مقدمة كتابه ، ان فكرة هذا الكتاب تكونت لديه عندما كان يناقش مع احد

لأعرف هذه الحقيقة . ففي الكتاب المذكور فصل كامل عن علم اللغة الوظيفي . وقد سمي Sampson هذا الفصل كما يلي :

Functional Linguistics: the Prague School .

والجدير بالذكر ان Sampson لم يذكر اسم العالم Kuno ولا مرة واحدة في هذا الفصل ، بل لم يرد له ذكر في ذلك الكتاب . وحتى يطمئن القارئ الى ان النحو الوظيفي هو مذهب مدرسة براغ التي يقف على رأسها Jakobson و Trubetzkoy فما عليه الا ان يقرأ ما قاله

العلامة John Lyons في الجزء الثاني من كتابه Semantics : « ان من أهم خصائص

مدرسة براغ التي تميزها عن غيرها من المدارس اللغوية هو تركيزها على الوظيفية functionalism

» (ص ٥٦) . ولست استكرر على

البروفيسور Kuno ولا غيره ان ينتمي الى هذه المدرسة ، ولكنني اكرر على المؤلف ان يصفه بأنه هو مؤسس علم النحو الوظيفي .

ومن الادعاءات التي وقع فيها المؤلف انه وصف

ابن فارس التوفى سنة ٣٩٥ هجرية بأنه صاحب نظرية التوفيف في اصل اللغة (ص ١٧) . ولست ادري كيف يصح في فهم المؤلف ان يكون ابن فارس هو صاحب نظرية التوفيف في اصل اللغة ، مع ان الامام الاشعري الذي توفي سنة ٣٢٤ هجرية ، اي قبل ابن فارس بنحو سبعين سنة ، كان من القائلين بنظرية التوفيف ، كما صرح بذلك الامام السيوطي في المزهر (ج ١ ، ص ٢٥) .

يتساءل المؤلف قائلا : « فما هو علم اللغة في

الدراسات اللغوية المعاصرة ؟ وما موضوعاته ؟ » (ص ١٨) ، ثم تراه يجيب عن هذا التساؤل قائلا :

« هناك عدة عقبات تقترض طريق من يريد تعريف علم اللغة ، او تحديد موضوعاته . وربما كان من

أهم هذه العقبات ، ان هذا العلم يعد من العلوم الحديثة ، التي نشأت منذ زمن ليس بالبعيد .

ومن العقبات كذلك ، ان هذا العلم ينمو ويتطور بسرعة كبيرة ، بسرعة لا تسمح لمصطلحاته بان تتضح

تماما . » (ص ١٨) ان في هذه الفقرة ، والسؤال الذي سبقها ، من الاخطاء والادعاءات والتناقضات

ما لا نستطيع ان نذكره في هذا المقام ، الذي لا يحتاج الى اطالة ، واكتفي بذكر بعضها :

١ - ان علماء اللغة يعرفون هذا العلم ، بأنه الدراسة العلمية للغة . ولا توجد اية عقبة امام من يريد تعريف هذا العلم . بل ان هذا التعريف يكاد يجابهك في الصفحات الاولى من كتب اوليات علم اللغة .

٢ - لست ادري ما الذي يقصده المؤلف من قوله : « فما هو علم اللغة في الدراسات اللغوية المعاصرة ؟ » اذ ان هذا التساؤل يوحي بان علم اللغة شيء ، والدراسات اللغوية شيء آخر .

٣ - اما الادعاء بان من العقبات التي تجابه من يريد تعريف هذا العلم ، هو كون هذا العلم حديثا ، فادعاء غير سليم . فهناك علوم حديثة ، بل هي احدث من علم اللغة وهي تنمو وتتطور بسرعة مذهلة . ومع ذلك ، لا يجد المتخصصون على الاقل ، صعوبة في تعريفها فهندسة الفضاء ، وعلم الذرة ، وعلم الاجنة ، كلها علوم حديثة ، وهي تتطور بسرعة عجيبة . ومع ذلك ، فان المثقفين غير المتخصصين لا يجدون صعوبة في تعريفها ، فما بالك بالمتخصصين ؟

٤ - لقد ناقض المؤلف نفسه . حين نقل تعريف علم اللغة ، عن علماء اللغة ، بمباراة توحى بوجود نوع من الاتفاق على التعريف . يقول المؤلف في موطن آخر : « اما علم اللغة عند معظم العلماء المعاصرين ، منذ دي سوسير الى يومنا هذا ، فهو العلم الذي يقوم بدراسة لغة ما في ذاتها ولذاتها دراسة علمية دقيقة ، تعطي وصفا دقيقا لانظمة اللغة . » (ص ٢٩) ، فاذن ذهبت العقبات التي ادعى المؤلف انها تجابه من يريد تعريف هذا العلم ؟

يقول المؤلف : « فالتعت في العربية تابع يتبع ممنوعته ولا يتقدم عليه ... ولعل الترتيب بين التعت والممنوعت في العربية وعدم مراعاته ، هو الذي يؤدي الى وجود بعض الجمل الملتبسة التي يعتورها الغموض » (ص ٢١) ، ثم ضرب لذلك مثلا التركيب التالي : بقالة الجامعة الجديدة ، وعلق عليه بقوله : « فينصرف ذهن السامع الى ان المقصود هو البقالة . » (ص ٢١) . ان في هذه الفقرة بل الاسطر القليلة من الاخطاء ما يفوق اطار هذه المراجعة ، وسأتناول فيما يلي بعضا منها :

أ - أما أن النعت تابع لمنعوته، فامر لا خلاف عليه. وأما القول أنه لا يتقدم عليه فغير صحيح البته . ففي بعض الاساليب العربية نقول : « جاء الرجل الشجاع أبوه » ، ونقول : « هذا كتاب جديد محتواه ، كبير حجمه ، جميل غلافه » فيحسب المعنى ، تكون كلمة « الشجاع » نعتا لكلمة « أبوه » في الجملة الاولى ، ومع ذلك فقد تقدمت على منعوتها . وبحسب المعنى كذلك ، تكون الكلمات « جديد ، كبير ، وجميل » نعوتا لكل من « محتوي ، حجم ، وغلاف » على التوالي ، ومع ذلك فقد تقدم النعت على المنعوت فيها جميعا . هذا اذا اعتبرنا المعنى الذي هو الاساس في نظر المؤلف الذي يصف كتابه بأنه : « يعرض وجهة نظر في دراسة الاساليب اللغوية في اللغة العربية في ضوء نتائج علم اللغة المعاصر ومعطياته مع الاهتمام الكبير بالمعنى ، لابرازه على اسس مستقاة من اللغة العربية ، واتخاذ نواة لاعادة ترتيب ابواب النحو العربي . » (ص ٨)

٢ - وأما قول المؤلف : « ولعل الترتيب بين النعت والمنعوت في العربية وعدم مراعاته هو الذي يؤدي الى وجود بعض الجمل الملتبسة » فقول عجيب حقا ، فما الذي يؤدي الى وجود بعض الجمل الملتبسة ؟ أهو الترتيب كما يقول المؤلف ؟ أم هو عدم مراعاته كما يقول المؤلف نفسه ، في الجملة نفسها ؟

٣ - واغرب من هذا كله ، المثل الذي قدمه المؤلف ، للتدليل على أن الترتيب بين النعت والمنعوت (وعدم مراعاته طبقا لقوله) هو الذي يؤدي الى اللبس . هذا المثل هو : بقالة الجامعة الجديدة . هل يقصد المؤلف أن هذا المثل غير صحيح لانه لا يوجد فيه الترتيب الموجود في ذهن المؤلف ؟ وهل الترتيب الصحيح الوحيد هو أن نقول : بقالة الجامعة الجديدة للجامعة حتى يزول اللبس ؟ إذن ، فإين دور حركة النعت في الدلالة على المنعوت ؟ السنا نقول وقولنا صحيح :

هذه بقالة الجامعة الجديدة (بجر الجديدة) فنعرف أن « الجديدة » تصف الجامعة ؟ أو لسنا نقول كذلك وقولنا صحيح :

هذه بقالة الجامعة الجديدة (برفع الجديدة) فنعرف أن « الجديدة » نعت « البقالة » ؟ أما

اللبس ، فلا يوجد إلا في حالة واحدة فقط ، وهي حالة جر النعت والمنعوتين ، كأن نقول : « مررت ببقالة الجامعة الجديدة » ، إذ يحتمل ساعتئذ أن تكون « الجديدة » نعتا للبقالة والجامعة ، سواء بسواء . هذا اللبس قد يوجد في حالة واحدة ، هي حالة جر النعت والمنعوتين كما قلت . وعليه ، فليس من الصحيح أن الترتيب (وعدمه كما يقول) هو المسؤول عن هذا اللبس . إذ لو كان الامر كذلك ، لاقتضى الامر أن يظل اللبس موجودا في حالتي الرفع والنصب ، مادام السبب في اللبس هو الترتيب وعدمه .

يقول المؤلف في معرض حديثه عن التنظيم : « مثلا : Ali came بنغمة صوتية مستوية ، فتكون الجملة خبرية . ولكن اذا ماغير المتكلم النغمة الى صاعدة ، فإن المعنى لا محالة متغير الى معنى الاستفهام . » (ص ٢١) . ولرد على هذا اقول :

١ - ليس صحيحا أن النغمة الصاعدة تعني فقط (أو لا محالة كما قال) الاستفهام . فقد تعني : الى جانب ذلك ، التعجب ، وقد تعني التهكم ، او التحذير ، او غير ذلك مما ذكره العلامة Pike في كتابه Tone Languages (ص ١٦) .

٢ - يناقض المؤلف نفسه مناقضة صريحة ، إذ يقول في موطن آخر : « في حين أننا عند النطق بالجملة التحويلية التحذيرية ننطقها بنغمة صوتية صاعدة . » (ص ١٦٢) .

٣ - أن ملاحظات المؤلف وتقريراته ، واحكامه التي اصدرها حول النغمة الصاعدة والمستوية ، ليست مبنية على اسس علمية . فقد رأينا أنه يحكم بأن الجملة الخبرية ذات نغمة مستوية . وليس الامر كذلك بالضرورة ، فقد ترتفع النغمة في الجملة الاخبارية ، عند احد عناصرها التركيبية ، وقد تنخفض . فاذا طبقنا ذلك على المثل الذي جاء به المؤلف وهو Ali came وجدنا انه اذا كان القائل يقصد أن عليا لا غيره ، قد اثنى ، فإن النغمة ترتفع عند نطق الاسم Ali . واذا كان المقصود أن عليا قام بفعل المجيء دون غيره من الافعال ، ارتفعت النغمة عند النطق بالفعل came . هذا كله في الجملة الاخبارية وفيها كما رأيت صعود ، وفيها كما رأيت هبوط . والجملة الاستفهامية ليست

بالضرورة ذات نغمة صاعدة ، فقد ترتفع وقد تنخفض ، كما قرر ذلك العلماء . (انظر مثلاً : كتاب العالم Smalley الموسوم بـ Manual of Articulatory Phonetics ، (ص ٩٠ - ٩٤) .

ينسب المؤلف للعالم الفرنسي دي سوسير انه يفرق بين مناهج التحليل التي تعتمد على وصف اللغة في زمن محدد diachronic grammar والمنهج التاريخي المسمى synchronic grammar (ص ١٤) . والذي ذكره المؤلف هو عكس الصحيح تماماً . فان المنهج الذي يصف اللغة في فترة زمنية محددة هو ما يسميه سوسير synchronic grammar

واما المنهج التاريخي فيسميه سوسير ايضا diachronic grammar .

ومن المغالطات التي وقع فيها المؤلف انه بعد استعراضه الخلاف على اسمية نعم وبئس وحبذا ، او فعليتها ، قال : « والفريقان - البصريون والكوفيون - يدركان انه لا تنطبق عليها شروط الاسمية ولا شروط الفعلية ، لا فيما وضعه سيبويه من ان الفعل ما يشير الى حدث وزمن ، والاسم ما يشير الى مسمى ، ولا فيما وضعه ابن مالك بقوله :

بالجر والتنوين والندا وال

ومسند للاسم تمييز حصل

بتا (فعلت) و (ات) وبا (افعل)

وتون اقبلن فعل ينجلي (ص ١١١)

في هذه الفقرة المغالطات التالية :

١ - ان ابن مالك ليس واضعاً لعلامات الاسمية والفعلية . كل الذي فعله الرجل هو انه نظم هذه العلامات نظماً ، وهي معروفة قبله بزمان طويل . ويكفي ان تعلم ان سيبويه يقول في الكتاب : « كما انه ليس في الاسماء جزم ، لان المجرور داخل في المضاف اليه ، معافب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الافعال (ج ١ ، ص ١٤) ، ويقول : ويبين لك انها ليست باسماء انك لو وضعتها مواضع الاسماء لم يجز ذلك (ج ١ ، ص ١٤) ، ويقول : لان الجر للاسم لا يجاوز (ج ١ ، ص ١٧) .

وهكذا يتبين لك ان ابن مالك ليس واضعاً ، وانما هو ناظم لاغير .

٢ - واما ان (ما وضعه) ابن مالك لا تنطبق عليه فعليه ولا اسمية نعم وبئس فغير صحيح البتة . اذ على الاقل ، يمكن ان تلحق تاء التانيث بنعم وبئس ، فنقول بها ونعمت ، وبئست الحياة الدنيا ، وذلك بالحق تاء التانيث بهما . ويكون ذلك منطبقاً على قول ابن مالك : بتا فعلت ، وانت فعل ينجلي

٣ - واما القول ان الفريقين يدركان انه لاشروط الاسمية ولاشروط الفعلية تنطبق على نعم وبئس فاتهم للفريقين عظيم . ولا يستهين بالدلة التي اوردها الفريقان الا من يستهين بالدليل العلمي ، وليست هذه الصفة من صفات العلماء .

٤ - يتحدث المؤلف عن الخلاف بين البصريين والكوفيين على اسمية نعم وبئس وحبذا وفعليتها . واحالنا الى المسألة الرابعة عشرة من مسائل الخلاف في كتاب الانباري (الانصاف) مع ان الانباري لم يذكر في هذه المسألة الا الخلاف حول نعم وبئس فقط ، ولم يذكر شيئاً من ذلك حول (حبذا) .

يصرح المؤلف ان ترتيب عناصر الجملة العربية على النحو التالي : VSO غير وارد في العربية الفصحى (ص ٩٧) . وهذا يعني بداهة ، ان العربية الفصحى لا تقبل تركيباً يكون العنصر الاول فيه هو المفعول به ، والثاني الفاعل ، والثالث الفعل . وعلى هذا ، لا يجوز ان نقول : محمداً علي ضرب ، كما لا يجوز ان نقول : محمداً علي ضارب (لان اسم الفاعل هنا يؤدي وظيفة الفعل) . فاذا اردنا ان نعرف ان هذا الادعاء لا اساس له من الصحة فما علينا الا ان نقرا قول ابن مالك في ص ٨٤ من تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، اذ نص على جواز ذلك صراحة ، وضرب لذلك الامثلة التالية : زيناً غلامه ضرب ، وغلامه او غلام اخيه ضرب زيد ، وما اراد اخذ زيد ، وما طعامك اكل الا زيد . وروى جواز ذلك السيوطي ايضاً في ص ١٠٣ من همع الهوامع .

ومن الادعاءات الواردة في هذا الكتاب قول المؤلف : ولم ينص احد من النحاة على ان الواو - واو القسم - يمكن ان تدرج في باب حروف الجر (ص ١٠٦) وهذا قول خطير يفهم منه ان النحاة

يرفضون ان تكون واو القسم حرف جر . يقول السيوطي : ومن الحروف الجارة احرف القسم فمنها الباء . . والواو واللام ونختصان باسم ظاهر (انظر الفرائد الجديدة ، ج ٢ ، ص ٥٧٠) ويقول صاحب الجنى الداني في باب الواو : « حرف يكون عاملا وغير عامل ، فالعامل قسمان جار وناصب فالجار واو القسم وواو رب » (ص ١٥٣) ويقول صاحب رصف المباني : « ولا تخفض - واو القسم في هذا الباب الا الظاهر ، بخلاف الباء ، فانها تخفض الظاهر والمضمر . (ص ٤٢) .

ان التوثيق جزء من الامانة العلمية التي هي من اهم خصائص البحث العلمي . ونسبة اقوال الى علماء لم يقولوا بها ، من اكبر الكبائر التي لا تغتفر لشخص عادي ، فضلا عن الرجل الذي يعمل في مؤسسة اكاديمية . لقد نسب المؤلف اقوالا الى علماء لم يقولوا بها . وكان يحرف اقوال بعض العلماء تحريفا مخلا ، كما كان يحمل اقوال بعضهم مالا تحتل . ولن نستطيع ايراد ذلك كله في هذا المراجعة . ولذا فساكتفي بايراد الامثلة التالية ، على ان يكون معلوما انني استخدمت في بيان ذلك الطبعات نفسها التي استخدمها المؤلف :

١ - نسب في ص ٨٠ الى السيوطي انه قال في ص ٨٠ من الجزء الاول من جمع الهوامع : ان جملة (محمد اكرم خالدا) هي جملة كبرى ، مكونة من جملتين صفريين . محمد مبتدا ، خبره الجملة الفعلية التي تليه في محل رفع . اكرم : جملة فعلية ، فاعلها ضمير مستتر تقديره هو ، يعود على محمد (المبتدا) . ولا شيء من هذا القول في الصفحة التي اشار اليها المؤلف من الكتاب المذكور للامام السيوطي . غير ان السيوطي في ص ١٢ من الهمع يقسم الجملة الى كبرى وصفري ، (لا الى كبرى وجملتين صفريين كما زعم المؤلف) ، وهذه امثلة السيوطي :

كبرى	كبرى
زيد قام ابوه	زيد ابوه قائم
صفري	صفري

وعليه تكون الجملة التي جاء بها المؤلف (وزعم ان السيوطي يجعلها مكونة من جملة كبرى وجملتين صفريين) جملة كبرى وصفري . اما الكبرى فهي محمد اكرم خالدا ، واما الصفري فهي : اكرم خالدا .

٢ - نسب في ص ١٢٩ الى الامام السيوطي ، انه يقول في ص ١٦٠ من الجزء الاول من الهمع ان الفاعل في الآية الكريمة : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه حتى حين ، محذوف مع ان الظاهر يشير الى وجوده متصيذا مما بعده . هذا مانسبه المؤلف الى الامام السيوطي . والسيوطي لم يقل ذلك ، وانما قال : « ان الفاعل فيه ضمير مقدر راجع الى مادل عليه الفعل » . لاحظ عبارة : « راجع الى ما دل عليه الفعل » في عبارة السيوطي ، وعبارة « متصيذا مما بعده » في عبارة المؤلف .

٣ - زعم المؤلف ان النحاة يجعلون الجملة (محمد اكرم خالدا) اسميه فعلية ، اسمية لانه يتصدرها اسم ، وفعلية لان القسم الثاني يتصدره فعل (ص ٨٢) . والنحاة لا يعتبرون هذه الجملة اسمية فعلية ، وانما يعتبرونها اسمية الصدر فعلية المعجز ، كما نص على ذلك الامام السيوطي في ص ١٢ من الهمع . وليس سواء ان تكون الجملة اسمية فعلية ، وان تكون فعلية المعجز ، فهي ليست جملة فعلية باي اعتبار كان ، وانما عجزها فقط جملة فعلية .

٤ - نسب في ص ٨١ - ٨٢ الى الانباري انه قال في ص ٧٩ من اسرار العربية : فالجملة الفعلية ما كانت مكونة من فعل وفاعل ، او مما اصله كذلك ، والاسمية ما كانت مكونة من مبتدا وخبر ، او مما كان الاصل فيهما كذلك . ولا شيء من هذا القول في الاسرار في الوطن الذي ذكر المؤلف وجوده فيه . وقد نسب المؤلف هذا القول ايضا في ص ٨٢ من كتابه الى المبرد ، اذ زعم وجوده في ص ١٢٨ من الجزء الرابع من المقتضب . ولا شيء من هذا في المقتضب في الوطن الذي ذكر ان المبرد يقوله فيه .

٥ - زعم في ص ١٠٣ ان السيوطي يقول في ص ٤٠ من الجزء الاول من الهمع : (في غيرها تكون لام توكيد تؤكد الخبر وحده ، وان تؤكد الاسم) . لا وجود لشيء من هذا في الوطن الذي ذكره من ذلك المرجع .

٦ - نسب في ص ١٠٦ الى ابن جني انه قال في ص ٣٢ من الجزء الاول من الخصائص ، والى ابن يعيش انه قال في ١٨ - ٢٠ من الجزء الاول من شرح المفصل ما يلي : « انك

لو سلمت جدلاً بأن والله جملة ، فإنها لا تعطي معنى يحسن السكوت عليه . ولا شيء من ذلك في هذين المرجعين .

٧ - نسب في ص ١٥٠ الى الدكتور ابراهيم السامرائي انه يقول في ص ٥١ من كتابه فقه اللغة المقارن : ان الاكادية قد عرفت الحركات الثلاث التي تعبر عن حالات الرفع والنصب والجر في بداية امرها ، ولكنها تخلت عن واحدة واحتفظت باثنتين . الى آخر ذلك . وقد رجعت الى الصفحة التي ذكر انه نقل عنها من كتاب الدكتور السامرائي ، فلم اجد شيئاً من ذلك .

٨ - نسب في ص ١٥٥ الى ربحي كمال ، والى السامرائي ، انهما يقولان ان الحركة الاعرابية من اختراع النحاة . اما السامرائي فقد صرح بنقيض ذلك تماماً ، فقال في ص ١٢١ من كتابه المذكور اعلاه : « ووجه الخطأ في هذا الرأي ان العربية كانت معربة منذ اقدم المصور » . واما ربحي كمال ، فقد قال شيئاً آخر لا علاقة له بموضوع الحركة الاعرابية . ونسب المؤلف في ص ١٥١ الى ربحي كمال انه يقول : ان الحركات في العبرية طارئة ، ومن اختراع النحاة في القرنين السابع والثامن ، وضموها في ضوء نظام الحركات في كل من العربية والسريانية . ولورد على ذلك اقول : (١) ان الدكتور ربحي كمال لا يتحدث عن الحركات الاعرابية في العبرية . فالعبرية ليست لغة معربة . ولهذا ، فان استشهاد المؤلف بهذا القول ، في موطن الحديث عن موقف العلماء من الحركات الاعرابية ، واستعراض آراء القدامى والمحدثين بشأنه ، ليس في محله ابداً ، بل هو امر يدعو الى الدهشة والعجب .

(ب) الدكتور ربحي كمال يتحدث عن الرموز الكتابية للحركات التي في داخل الكلمة العبرية . وقد وضع النحاة اليهود هذه الرموز الكتابية في القرنين السابع والثامن . هذا ما يقوله ربحي كمال ، وهو صحيح .

٩ - ومن أخطائه في هذا المجال انه يدعي في ص ١٥١ أن يوهان فك من القائلين بأن الحركات الاعرابية من اختراع النحاة . واحالنا في

حاشية الصفحة المذكورة الى ص ٢٤٦ من كتاب يوهان فك : العربية . والرد على هذا الادعاء لا يحتاج الى كبير عناء ، فان يوهان فك الف كتابه ليثبت ان العربية معربة من اقدم المصور . ولذلك ، فان القارئ لن يجد عبارة واحدة من كتاب يوهان فك تؤيد زعم المؤلف لا في ص ٢٤٦ ولا في غيرها .

١٠ - نسب في ص ١٥٥ الى داود عبده انه يرى ان الحركات الاعرابية ما هي الا من اجل تيسير ارتباط بعض اللفاظ ببعض ، او لتحريك عند التقاء الساكنين . وهذا يعني ان الحركات الاعرابية لا معنى لها . وهذا تحريف لرأي الدكتور داود عبده الذي فند هذا الرأي بقوله في ص ١٠١ من كتابه أبحاث في اللغة العربية : « وسأحاول فيما يلي ان اقدم عدداً من الأدلة اللغوية التي تشير الى حركات اواخر الكلمات ليست للوصول الا في حالات معينة » . كما ان الدكتور داود عبده رد على ابراهيم انيس الذي كان يرى ان الاعراب ليس الا لوصل الكلام . يقول الدكتور عبده في ص ١٠٣ - ١٠٤ من كتابه المذكور اعلاه : « اما في الفصحى فلا ينطبق الرأي الذي نادى به ابراهيم انيس الا على حالة واحدة ، هي حالة التقاء كلمتين الاولى منهما منتهية بصوت صحيح ساكن ، والثانية مبتدئة بصوت صحيح ساكن » وهكذا لا يكون المؤلف قد حرف رأي الدكتور عبده وحسب ، وانما قد نسب اليه نقيض رأيه .

١١ - في ص ١٥٧ نقل النص التالي عن ابن جني : « ولما كانت معاني المسمين مختلفة ، كان الاعراب الدال عليها مختلفاً ايضاً » . وبعد ان اشار الى مصدر هذه العبارة ، احالنا الى مرجعين آخرين هما : سر الصناعة لابن جني ، ومدرسة الكوفة للمخزومي . وقد رجعت الى ص ٢٥٦ من كتاب المخزومي ، وهي الصفحة التي احالنا اليها المؤلف ، فاذا هو يتحدث عن شيء آخر . يتحدث المخزومي عن علامات الاعراب عند الكوفيين فيقول : « وعلامات الاعراب عند

الكوفيين حركات وحروف . اما الحركات في
العلامات الغالبة ، فهي الدالة على المعاني
الاعرابية في اكثر الاسماء العربية . واما
الحروف فهي علامات خاصة ، لاتدل على
المعاني الاعرابية الا في مواطن معدودات ، وفي
لهجات دون اخرى .

١٢ - في ص ١٩٠ ينسب الى الانباري ما يلي :
« والتلازم نوعان ، نوع يكون فيه الفصل
بين المتلازمين ممكن سائغ (كذا) ، بل
ويؤدي غرضاً بلاغياً ، او يوصل الى معنى
تحويلي ، وهو القائم بين الفعل والفاعل . لا يوجد
شيء من ذلك فيما اشار اليه المؤلف من
المصدر المذكور . ولست ادري كيف يمكن
ان يمر القارئ بهذه العبارة دون ان يقف
عند جملة : « او يوصل الى معنى تحويلي » .
فهله يمكن ان يكون الانباري هو صاحب
النظرة التوليدية التحويلية ، ام ان المؤلف
كان يعتقد ان القارئ سيكون من السذاجة
بحيث لا يقف عند هذه العبارة ؟ ومما يدعو
الى الدهشة هنا ايضا ، ان المؤلف يظن ان
مؤلف اسرار العربية هو ابن الانباري . وقد
تكرر هذا الخطأ ، حتى انه في قائمة المراجع
سمى مؤلف الاسرار ، ومؤلف الانصاف بابن
الانباري . والانباري هو الامام ابو البركات
المتوفى سنة ٥٧٧ هجرية . وابن الانباري
هو الامام ابو بكر ، المتوفى سنة ٣٢٨ هجرية .

١٣ - نسب في ص ١٢٧ الى ابن السراج انه ينص
على ان الجار والمجرور في الجملة الاسمية ،
يقفان خبراً عن المبتدأ وليس نيابة عن مفرد

او جملة . ورجعت الى ص ٦٨ من اصول
ابن السراج ، وهي الصفحة التي احالنا
اليها ، فاذا هو يتحدث عن شيء آخر مختلف
تماماً عما يتحدث عنه المؤلف . ابن السراج
يتحدث عن اعراب الاسم المسبوق بحرف
جر زائد ، فيقول : « وقد ادخلوها - من
الزائدة للتوكيد - على الفاعل والمفعول ايضاً ،
كما ادخلوها على المبتدأ فقالوا : ما انتي من رجل ،
في موضع : ما انتي رجل . وكذلك قولك :
هل من طعام ، انما هو : هل طعام ، فموضع
« من طعام » رفع بالابتداء . » وهكذا ،
يتبين لك عزيزي القارئ ، انه لا علاقة لقول
ابن السراج ، فيما استشهد به المؤلف ،
بما تحدث عنه من اعراب شبه الجملة .
١٤ - نسب في ص ١٤٠ الى السيوطي انه قال
في ص ٦٥ من الجزء الثاني من الاشباه
والنظائر : ويجعلون للخذف مواضع يحذف
فيها الفاعل وجوبا واخرى جوازا ، فيحذف
الفاعل وجوبا . ولا شيء من هذا القول في
الصفحة التي ذكر المؤلف انه نقل عنها واحالنا
اليها .

وبعد ، فهذه امثلة قليلة من تغيير اقوال
العلماء ، ونسبة اقوال وآراء الى علماء لم
يقولوا بها ، مما نجده في هذا الكتاب . اما
اطلاق الاحكام ، والاستنتاجات غير الصحيحة
فامور لاتكاد تخلو منها صفحة واحدة من
صفحات الكتاب . ولو انني احصيت ذلك
ذلك كله في هذه المراجعة ، لاصبح حجمها
اضعاف ما هو عليه .

المراجع

- ١ - الأنباؤني ، أبو البركات ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ، ١٩٥٧ .
- ٢ - الانصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين ، ١٩٦١ .
- ٣ - السامرائي ، ابراهيم . فقه اللغة المختار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٨ .
- ٤ - سيويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان . الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٥ - السيوطي ، عبد الرحمن . الغرالد الجديدة ، تحقيق عبد الكريم المدرس ، بدون تاريخ .
- ٦ - الزهر ، تحقيق محمد احمد جاد المولى ورفيقه ، القاهرة : بدون تاريخ .
- ٧ - همص الهوامع ، بيروت ، دار المعرفة ، بدون تاريخ .
- ٨ - الاشياء والنظائر ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة : ١٩٧٥ .
- ٩ - عبده ، داود . ابحاث في اللغة العربية ، بيروت : ١٩٧٢ .
- ١٠ - كمال ، وبهي . دروس اللغة العبرية ، دمشق ، ١٩٦٦ .
- ١١ - المالقي ، احمد . وصف الباني ، تحقيق احمد الخراط ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- ١٢ - المبرد ، ابو العباس محمد . المتكصب ، تحقيق محمد عبدالحق عسيمة ، بدون تاريخ .
- ١٣ - المرادي ، الحسن . العجى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل . حلب ، ١٩٧٢ .
- 14- Lyons, J. Semantics. Cambridge University Press, 1979.
- 15- Pike, K. Tone Languages. The University of Michigan Press, 1972.
- 16- Sampson, G. Schools of Linguistics. Stanford University Press, 1980.
- 17- Smalley, W. Manual of Articulatory Phonetics. California, Carey Library, 1977.